اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريـــخ: 24-05-2009 | رقم العـدد: 14944 | رقم الصفحة: 4 | مسلسـل: 31 | رقم القصاصة: 1

الدكتور ناصر التويم في حوار لـ "الرياض الاقتصادي":

القطاع التعاوني يسهم في توليد فرص عمل في قطاعات الإنتاج والاستهلاك

الجمعيات التعاونية بالمملكة ليست حديثة العهد فكيف نشأت وتطورت إلى أن وصلت على ما هي عليه الآن؟

إذا كانت جذور التعاون الفطري ترجع إلى أقدم العصور فإن التعاون بمضمونه الاقتصادي والاجتماعي والذي نجده اليوم في العالم لم يصبح نظاما اقتصاديا واجتماعيا متكاملا له مبادئه وأساليبه إلا منذ عام ١٨٤٤ م وذلك بإعلان تأسيس أول جمعية في العالم وهي (جمعية رواد العدل التعاونية الاستهلاكية) من قبل عمال النسيج اليدوي في قرية روتشديل باسكتلنده والذي كان هدف إنشائها المباشر تأمين الاحتياجات المنزلية للأعضاء بدون وسطاء وبسعر التكلفة، وما لبثت أن انتشرت فكرة الجمعيات التعاونية بسرعة فائقة في أنحاء إنجلترا وفي بلدان أوروبا ثم عمت فيما بعد جميع أنحاء العالم، والمملكة جزء من هذا العالم وكانت البداية بشكل رسمي مع صدور نظام الجمعيات التعاونية بالمرسوم الملكي رقم (٢٦) بتاريخ ٢٥/٢/١٣٨٢هـ حيث تأسست أول جمعية تعاونية بمحافظة الدرعية ثم انتشرت الجمعيات حتى وصل عددها الآن (١٦٠) جمعية تعاونية تختلف في أنواعها تبعا لنوع النشاط والخدمة التي تقدمها.

***ما مدى كفاية الدعم الذي تقدمه وزارة الشؤون الاجتماعية للجمعيات التعاونية لتحقيق المستوى والأداء المقبول وما دور الوزارة في تطوير أداء هذه الجمعيات؟**

- طبعا دعم الوزارة للجمعيات مرتبط بالنظام الذي يحكم ذلك. ولقد اتسمت علاقة الدولة ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاونيات بتقديم كافة أنواع الدعم المعنوي والمادي المناسب لها وترك مسؤولية إدارتها لمجالس إدارة يتم انتخابها من المساهمين مباشرة. ويتمثل الدعم المعنوي في الإشراف والتوجيه والإرشاد لهذه الجمعيات، وإمدادها بالمعلومات ومساعدتها في إجراء الدراسات وتسهيل حصولها على ما تحتاجه من خدمات إضافة إلى الرقابة العامة الإدارية والمحاسبية لضمان فعاليه واستمرار عمل الجمعيات، أما الدعم المادي فيتمثل في منح الإعانات النقدية المختلفة التي أجاز النظام تقديمها لمساعدتها على تقديم خدماتها والإسراع

الرياض – قبول الهاجري:

قال الدكتور ناصر التويم، رئيس مجلس إدارة الجمعيات التعاونية في السعودية، إن القطاع التعاوني قطاع تنموي مولد لفرص العمل ومحاربة البطالة ويسهم في إيجاد وتوليد فرص عمل في قطاعات الإنتاج والاستهلاك والخدمات وفي إعداد القيادات الإدارية ويتحقق ذلك عندما يكون هناك تنمية تعاونية حقيقية إذ أن التعاون لا حدود له ويشتمل كافة المجالات الزراعية والإسكانية والحرفية والاستهلاكية والنسائية والإنتاجية والنقل والسياحة، فالتوسع في إنشاء الجمعيات التعاونية في كافة أنحاء الوطن وبالأخص في المحافظات والقرى والأرياف والأحياء سيساعد على انضمام أفراد المجتمع واحد تلو الآخر، وبالتالي فإن زيادة أعداد الأعضاء والتوسع في الأعمال سينعكس إيجابا على المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسيساهم على جعل المواطن يستقر في منطقته وباديته وحيه ويستغل مصادر بيئته وموارده الذاتية ويعتمد على ذاته مع شركائه التعاونيين. وأكد التويم في لقاء خص به «الرياض الاقتصادي» على هامش ملتقى الجمعيات التعاونية الذي يرعاه خادم الحرمين الشريفين أن النظام الموحد للجمعيات التعاونية،الصادر في تموز – يوليو الماضي، له دور كبير في إنشاء وتوسع خدمات الجمعيات حيث كان مبنيا على البساطة والوضوح ومكتفيا بالمبادئ التعاونية الأساسية العامة ،وأضاف لقد منح هذا النظام الجمعيات الشخصية الاعتبارية من أجل إعطاء المرونة الإدارية والمالية لإدارة الجمعيات.

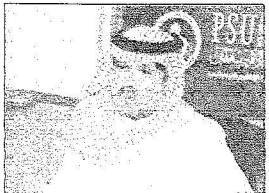

ناصر التويم

إلى نص الحوار

اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريـــخ: 24-05-2009 رقم العـدد: 14944 رقم الصفحة: 4 مسلسـل: 31 رقم القصاصة: 2

في تطوير أعمالها وبما يتناسب مع حجم عمل كل جمعية تعاونية وفعاليتها حسبما نصت عليه لائحة الإعانات.

***ما أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجهها الجمعيات في الوقت الحالي؟**

– من أهم الصعوبات التي تواجه الجمعيات التعاونية غياب الثقافة التعاونية لدى أفراد المجتمع فالوعي التعاوني والإيمان به على نحو يرسخ قناعة الجماعات بأن الأسلوب التعاوني قادر على تلبية احتياجاتها وإيجاد الحلول للمشكلات التي تعاني منها في حياتها اليومية هو وعي ناقص إضافة إلى غياب الوعي بكيفية تأسيس الجمعيات وآليات عملها، أيضا نقص القيادات التعاونية القادرة على طرح المبادرات وقيادة الجمعيات التعاونية، و غياب الإعلام التعاوني القادر على نشر مبادئ التعاون وصناعة إعلام تعاوني يسهم في نشر العمل التعاوني. كذلك غياب المؤسسات التعاونية التعليمية والتدريبية والتي تعنى بشؤون التعليم والتدريب التعاوني و تسهم في عقد الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية للعناية بشؤون التثقيف والتدريب التعاوني. يضاف إليها نقص المرجعيات العلمية التعاونية كالنقص في الكتب والمجلات والصحف التي تعنى بنشر الوعي التعاوني.

كما أن هناك مشكلات إدارية ونقص في الأموال اللازمة للمشروعات التعاونية حيث أن الدعم النظامي لا يكون كافيا، إضافة إلى بعض المشكلات التنظيمية ووجود قيود على باب العضوية المفتوحة.

*** كيف يمكن دعم وتعزيز ثقافة العمل التعاوني لدى المواطنين وما مدى دعم المجتمع للقيام بمثل هذه الجمعيات؟**

– لاشك بأن الجهود الرسمية والشعبية مطلب أساسي لدعم وتعزيز ثقافة العمل التعاوني فالمطلوب إجراء دراسات ميدانية لمعرفة حجم ودرجة الدراية التعاونية. كما أنه لا بد من إعداد أدلة تثقيفية إرشادية للموضوعات التعاونية ولأهمية العمل التعاوني على الأفراد والمجتمع وإيضاح مردود الاجتماعية والاقتصادية على الفرد والمجتمع. فضلا عن تثقيف وتوعية أعضاء التعاونيات ومجالس إداراتها بمختلف الجوانب والمسائل المتعلقة بتحسين إدارة هذه المؤسسات لان النتائج الإيجابية والمنجزات الملموسة تساهم في تسريع وتيرة الوعي والاهتمام وبالتالي المشاركة في الحركة التعاونية. كما أن وسائل الإعلام بكافة أنواعها مطالبة بتبني حملات دورية ومستمرة لإبراز أهمية العمل التعاوني والقيمة المضافة التي سيحدثها في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وإداريا.

*** يخلط الكثير من الناس بين أدوار وأهداف الجمعيات التعاونية والجمعيات الخيرية برأيك أين يكمن الخلل والقصور في توعية المجتمع؟**

– لاشك في أن غياب الثقافة في مجال التثقيف والإرشاد ونشر الوعي والفكر التعاوني ودعم أهدافه ورسالته هو مكمن الخلل والقصور والمسؤولية في ذلك مشتركة بين الأطراف الثلاثية الجهات الرسمية المعنية بالعمل التعاوني ووسائل الإعلام وكذلك أفراد المجتمع.

*** البعض يرى في الجمعيات التعاونية الملاذ لتوفير السلع للمواطنين والحماية لهم بعد الله من التجار فكيف ستوفر هذه المنظومة الجديدة على المملكة استقراراً لأسعار السلع؟**

– للحركة التعاونية وجمعياتها دور هام ومؤثر في التنمية المستدامة والمتوازنة والتي ينادي بها ويطبقها فعليا خادم الحرمين الشريفين وحكومته الرشيدة بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث من المفترض أن يكون القطاع التعاوني هو القطاع الثالث المؤثر اقتصاديا مع القطاعين العام والخاص بل وكاد أجزم بأنه يفترض أن يكون القطاع المرجح والإدارة الفعالة في تنمية المجتمعات بقطاعات الإنتاج والاستهلاك والخدمات وخصوصا على مستوى المناطق المحلية والريفية وحل مشاكل الفقر والبطالة ومرسخا لثقافة العمل الجماعي والاعتماد على الذات، من هذه المنطلقات ونظرا لأن الجمعيات يفترض أن تستفيد من طبيعتها ككيان اجتماعي واقتصادي، وكذلك الاستفادة من أوجه الدعم والتسهيلات التي تقدمها الحكومة إضافة إلى تطبيق عملية الشراء الجماعي بالإضافة إلى الاستفادة من المزايا الأخرى النسبية كالحصول على إعفاءات جمركية وضريبية، كل هذه الأمور مجتمعة ستعمل على ضمان استقرار الأسعار.

*** هناك تخوف من استغلال البعض للسلع المخفضة وإعادة بيعها من جديد؟**

– طبعا كل شي وارد لكن الاستثناءات ونماذج الاستغلال يجب أن لا تعيقنا عن القاعدة والمصلحة العامة للسواد الأعظم، علما بأنه يمكن وضع ضوابط واليات للحد من ذلك بما في ذلك وضع علامات خاصة بمنتجات وسلع الجمعيات يتفق على تسميتها بـ"علامة تعاون" كشارة تعاونية مسجلة ومعترف بها ومراقبة من قبل الجهات ذات العلاقة.

*** وماذا عن جودة السلع المباعة في تلك الجمعيات؟**

– طبعا يجب التفريق بين السلع المستوردة باسم الجمعيات أو عن طريق الجمعيات والسلع المنتجة من خلال الجمعيات وهذه توجهات ستعمل على تحقيقها من خلال مجلس الجمعيات بحيث يتم وضع علامة تجارية ذات جودة عالية باسم (علامة تعاون) حيث أنه من المعلوم أنه في كثير من دول العالم وفي اليابان وكوريا والدول الأسكندنافية نجد علامة الجمعيات التعاونية تعتبر من العلامات والمعروفة المعتمدة بالجودة والسعر المناسب، وبالتالي فإننا في مجلس الجمعيات سنعمل بإذن الله تعالى على الاستفادة من تلك التجارب الرائدة والناجحة في أسواق الجمعيات بالمملكة.

***كيف يمكن للجمعيات التعاونية أن تعمل على حل بطالة الشباب وتوفير فرص عمل لهم؟**

– يعتبر القطاع التعاوني قطاع تنموي مولد لفرص العمل ومحاربة البطالة ويسهم في إيجاد وتوليد فرص عمل في قطاعات الإنتاج والاستهلاك والخدمات وفي إعداد القيادات الإدارية ويتحقق ذلك عندما يكون هناك تنمية تعاونية حقيقية إذ أن التعاون لا حدود له ويشتمل كافة المجالات الزراعية والإسكانية والحرفية والاستهلاكية والنسائية والإنتاجية والنقل والسياحة، فالتوسع في إنشاء الجمعيات التعاونية في كافة أنحاء الوطن وبالأخص في المحافظات والقرى والأرياف والأحياء سيساعد على انضمام أفراد المجتمع واحد تلو الآخر، وبالتالي فإن زيادة أعداد الأعضاء والتوسع في الأعمال سينعكس إيجابا على المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

*** ماذا عن دور المرأة في منظومة الجمعيات التعاونية؟**

– ساهمت الجمعيات التعاونية النسائية في كثير من الدول على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمرأة والسيدات في تلك المجتمعات بل وساهمت في توفير فرص عمل بشكل مباشر وغير مباشر في جميع المجالات الإنتاجية والخدمية، لهذا لابد من العمل على إيجاد قطاع تعاوني نسائي من خلال تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية النسائية، فوجود مثل هذه الجمعيات النسائية ونشرها في الأحياء والمدن والأرياف سيساهم بإذن الله تعالى على تعميم الثقافة التعاونية وتوليد الأعمال التعاونية.